25/10/2022

محاضرات مقياس نظريات التكامل والإندماج

السنة الثالثة ليسانس

تخصص العلاقات الدولية

المحور الثاني:مقاربات و نظريات التكامل و الإندماج

المحاضرة رقم 2: المقاربة الدستورية

تنطلق هذه المقاربة التي بالدستورية وأحيانا أخرى بالقانونية، مفادها أنه عندما تتو مجموعة من الشروط والدوافع فإنه من مصلحة الوحدات السياسية الدخول في عملية إندماج مباشر وفقا لما تتفق عليه من قواعد قانونية، لذلك نجد أن باحثي القانون الدستوري والقانون الدولي العام مهتمين أكثر بهذه المقاربة كطريقة من طرق تكوين الدول وكشكل من أشكال الأنظمة السياسية.

ترتكز المدرسة الدستورية على المتغير السياسي المتمثل في توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية هذه العملية ، ومن هنا يصبح العامل السياسي بمثابة المتغير المستقل والمركزي في عملية الإندماج، وهو الذي يحدد شكل ومحتوى المتغيرات الثانوية مثل المتغيرين الاقتصادي والاجتماعي وتبني المقاربة الدستورية جل تحاليلها على فرضية مفادها أن توفر الإرادة لدى النخب والقيادات السياسية الحاكمة هي المسألة المتحكمة في عمليات التوحيد سواء أخذ هذا التوحيد الشكل الكونفدالي أو الفدرالي. هذا المسعى يتطلب ضرورة تنازل هذه انخ والقيادات عن جزء من سيادتها وصلاحياتها القدر الذي يسمح لأجهزة التي أحدثتها عملية التوحيد من القيام بوظائفها الجديدة.وتفترض أن مسار التوحيد والإندماج يكون نتاجا لخيارات عقلانية للسلطات الحاكمة في الدول الأعضاء. بناء على دراسات متأنية لمختلف الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه العملية، وما هي إحتمالات النجاح والفشل، تنقسم المدرسة الدستورية إلى اتجاهين أساسين:

1-الإتجاه الكونفدرالي: الكونفدرالية هي إتفاق تعاهدي بين دولتين أو أكثر، تحتفظ من خلالها الدول باستقلالها وسيادتها، بحيث تظل عملية صنع القرار والسيادة غير مهددة، فالدول تتعامل فيما بينها بشكل متكافئ ومن دون وجود سلطة أعلى. الهدف من هذا النظام هو زيادة الأرباح الاقتصادية والتقليص من الصراعات والعمل على إدارة الأزمات.

ويعتبر النموذج الفدرالي بمثابة تكامل مابين حكومي لا يؤدي إلى خلق سلطة فوق قومية لأن الدول الأعضاء تحتفظ بسيادتها التامة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية وفي حقها في التعامل مع الدول الأجنبية مباشرة باستثناء بعض المسائل المنصوص عليها بوثيقة الإتحاد. يرتكز الإتحاد الكونفدرالي على مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء ويتولى إدارة شؤونه هيئة مشتركة قد تكون جمعية أو مجلس –هذه الهيئة لديها صفة سياسية وليست تشريعية- تضم ممثلين من الدول الأعضاء على أن يتمتع ك عضو صوت واحد. ويحق لكل دولة الإنسحاب من الإتحاد متى شاءت دون أن يترتب عليها أثار قانونية، ولا يحق للهيئة العليا مخاطبة أحد مواطني الدول الأعضاء إلا عن طريق الدول التي يتبعها.

هذا النوع من الإتحادات عرفته تجارب تاريخية منها: الولايات المتحدة الإمريكية التي تشكلت كونفدرالية بين عام 1778 – 1787، لتتحول بعد ذلك إلى فدرالية، ونفس التجربة عرفتها سويسرا التي بقيت كونفدرالية حتى سنة 1948 تاريخ صدور الدستور الذي تحولت بموجبه إلى فدرالية، الإتحاد بين دول إمريكا الوسطى مابين 1823-1847.

2-الإتجاه الفدرالي: يستمد الطرح الفدرالي مفهومه من التنظيم الحكومي الذي يفيد بأن السلطات والمسؤوليات الحكومية تتقاسمها الحكومة الفدرالية من جهة وحكومات الوحدات المكونة لإتحاد الفدرالي من جهة أخرى، تستمد كافة المستويات الحكومية سلطتها من الدستور، وهذا الأخير يستمد شرعيته من موافقة الشعب عليها من خلال إنتخابات حرة نزيهة.

والفدرالية كمدخل للتكامل والإندماج تحدث عادة نتيجة قرار سياسي واع ومقصود للقيادات السياسية في الدول الأعضاء. ترتكز الفدرالية على مجموعة من الأفكار تتمثل أهمها في:

1-إعتقاد روادها بأن الإختلافات والتناقضات هي حتمية طبيعية في العلاقات الإجتماعية ولا يمكن التقليل أو التعامل معها بفعالية دون وجود سلطة عليا تلزم الجميع بحدود قانونية وأخلاقية معينة مقابل المزايا والفوائد التي يجنيها الجميع من هذه السلطة.

2-الحفاظ على التنوع والتعدد داخل الوحدة الفدرالية تمنع هيمنة السلطات المركزية الفدرالية وسوء توظيفها لسلطات الإتحاد، عن طريق الصلاحيات والسلطات المستقلة للحكومات الجهوية وعن طريق مساهمة هذه الأخيرة في مختلف أجهزة الحكومة الفدرالية.

وعليه فالإتحادات الفدرالية تؤدي فعلا إلى تكوين مؤسسات سلطوية موحدة وقوية في المركز أو العاصمة ولكنها في نفس الوقت تضمن الآليات التي تحافظ من خلالها على استقلالية وخصوصية الأعضاء المكونة لإتحاد

في الكثير من المجالات. ومن الأمثلة عن الإتحادات الفدرالية: الولايات المتحدة الإمريكية، البرازيل، سويسرا، الأرجنتين، نيجيريا، ألمانيا...

أ-نشأة الإتحادات الفدرالية: تنحصر نشأة الفدرالية في طريقيتين:

1-الإتحاد يتجمع فيه عدد من الدول تتنازل كل واحدة منها عن بعض سلطاتها الداخلية وعن سيادتها الخارجية ثم تتوحد دولة واحدة لتكون الدولة الفدرالية على أساس توحيد الدستور، بموجب هذه الطريقة تنشأ الدول الفدرالية بإنضمام اختياري للدول المستقلة إلى بعضها البعض، ويرجع السبب في ذلك إلى الوحدة القومية القائمة على أساس وحدة اللغة والتاريخ وإلى وجود مصالح مشتركةإقتصادية أو سياسية أو دفاعية.

2-وقد تنشأ الدولة الفدرالية بتفكك دول كبيرة بسيطة يعاني سكانها من مشاكل سياسية وإقتصادية وإختلافات في اللغة والعادات والثقافات وإختلال في توزيع الموارد والثروات، فيعمل شعبها على المطالبة بالإستقلال عن سيطرة الحكومة المركزية، وعليه تتحول شكل الدولة من دولة بسيطة إلى دولة فدرالية عن طريق تقسيم الدولة إلى أقاليم شبه مستقلة ولكنها ضمن دولة واحدة وهي الدولة الفدرالية وبموجب الدستور تتحول من دولة بسيطة موحدة إلى دولة مركبة فدرالية.

ب- شروط ومبادئ قيام الإتحادات الفدرالية: هناك مجموعة من العوامل تشجع قيام هذه الإتحادات وتعتبر أيضا شروطا لنجاحها وديمومتها:

-أن تكون لهذه الدول أيديولوجيات أو أنظمة سياسية متشابهة لأنه من الصعب بناء اتحاد سياسي فدرالي في حالة إختلاف الأنظمة.

-التقارب الجغرافي، أي تكون لهذه الدول حدود مشتركة لأن العامل الجغرافي يعتبر حيوي جدا كي يجعل من الأطراف المتكاملة كأنها كتلة واحدة مما يسهل عملية الإتصال والتبادل فيما بينها من أجل بناء السلم والحس المشترك بين أفراد الدول الداخلة في البنية الفدرالية.

-لابد من توفر موارد إقتصادية لحسن سير العمل في الحكومة الإتحادية واقتناع مجموعة من الدول المجاوة أهمية وجود مصحة واحدة في قيام الإتحاد الفدرالي.

-يجب أن تكون لدى الغالبية العظمى من الأفراد الرغبة في تحقيق التآلف مع الشعوب الأخرى التي يرغبون في الإتحاد معها لأنهم ينصهرون في دولة واحدة من الناحية الخارجية ويحملون جنسية واحدة.

-وتجدر الإشارة هنا أن هذه الشروط تتطابق مع الدول التي نشأت عن طريق الإتحاد بالإنضمام وتحولت إلى دولة فدرالية. أما بالنسبة للدول التي تكونت عن طريق التفكك فهناك بعض الإختلافات الطفيفة منها:قدرة الدول التي ترغب في الإنفصال على تصريف أعمالها الداخلية من دون أن تكون هناك فوضى أو تكون لهذه الدول إمكانيات مادية وكوادر قادرة على تسيير نفسها بنفسها دون الإستعانة بالأطراف الأخرى.

يتضح من خلال ما سبق أن الفدرالية هي الحل الأمثل لتقاسم السلطة بطريقة شرعية وعادلة بين أطراف الإتحاد الفدرالي، لذلك تبقى الفدرالية بمثابة النظرية الوحيدة ي ميدان الإندماج التي أخضعت لعملية الإختبار والتجريب وأثبتت مدى ملائمتها لواقع العلاقة بين الوحدات السياسية.

2022/11/15

السنة الثالثة ليسانس

تخصص علاقات

المحاضرة: رقم 2/ النظرية الوظيفية Fonctionalisme

برزت الوظيفية بشقيها الأصلية والجديدة في إطار البحوث المتعلقة بدراسة المنظمات الدولية وحركة التكامل والإندماج بين الوحدات السياسية المختلفة، والقناعة التي سادت لدى الكثيرين بأن الدولة القومية لم تعد قادرة على الوفاء بإلتزاماتها وإلتزامات شعبها واحتياجاته المتعددة وعدم القدرة على العيش بمعزل عن الآخر ماديا ومعنويا.

أولا: الوظيفية الأصلية: تعتبر أهم النظريات في دراسة وتحليل العلاقات الدولية ومن أكثر النظريات تفسيرا للأسباب التي تكمن وراء بعث الطرح الوظيفي عن كيفية القضاء على الدولة القومية التي تعتبر السبب الرئيسي للحروب وكيفية بناء سلم حقيقي أساسه التعاون الوظيفي بدلا من توازن القوى والرعب كما ترى المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.

ظهرت الوظيفية الأصلية في الأربعينات من القرن العشرون بزعامة "دافيد متراني" D.Mitrany الذي بلورة الإطار النظري للطرح الوظيفي في كتابة Aworking Peace System سنة 1943، أنطلق "متيراني" في طرحه من مسلمات مثالية ومتفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات المختلفة بشبكة من النشاطات الاقتصادية والثقافية التي تتجاوز الدولة والإقليم وتسعى إلى الكونية.

تأثرت النظرية الوظيفية بالانعكاسات الإقتصادية والإجتماعية المعقدة التي أفرزتها الأزمة الإقتصادية في نهاية 20 وبداية 30 من القرن الماضي وبالوضع الدولي الذي أفرزته الحرب العالمية الأولى وفشل عصبة الأمم المتحدة في تجسيد فكرة الأمن الجماعي، مما أدى إلى عدم الإستقرار.

حسب "دافيد متراني" فإن تقسيم العالم إلى مجموعة من الدول المتنافسة مع عدم قدرتها على تحقيق الاحتياجات الإقتصادية والإجتماعية لسكانها هو السبب في الحروب والنزاعات التي عرفها العالم عبر التاريخ ومن ثمة كانت جل الأفكار التي ركزت عليها الوظيفية الأصلية تسعى لتفادي الظروف التي أدت إلى مثل هذه الأزمات

وتوفير الشروط الضرورية لترقية الأمن والسلم الدوليين.

1-مرتكزات التكامل والإندماج عند الوظيفية الأصلية:

يؤكد "دافيد متراني" أن العديد من الإحتياجات تتجاوز الحدود، وبالتالي لا بد من تقريب الدول لحل مشاكلها بالتعاون، لأن مصالح الأطراف حسبه هي منسجمة وليست متناقضة كما يزعم الواقعيون، وأن الناس يتمتعون بعقلانية في حسابات مصالحهم والإستجابة بإيجابية إلى الإشارات التي تحمل بعض مظاهر ما يرغبون فيه، لذلك لا بد من تحويل انتباههم من المشاكل الوطنية والحلول الوطنية التي توجد إنقساما عموديا في المجتمع إلى المشاكل والفوائد والحلول فوق القومية، فالإمتياز الواضح للوظيفية الأصلية أنها تتعامل مع المكفآءات بدلا من الحرمان، لأن الفرد عندما ينتفع بشيء ملموس فإنه يتشجع ويعمل أكثر على إنجاح العملية التكاملية والعكس صحيح لذا فإن "متراني" يرى أن المجتمع الدولي الآمن هو الذي يتمحور عبر القيام بالأشياء جماعيا في ميدان العمل والسوق عوض التوقيع على المعاهدات في السفارات.

تفترض الوظيفية أن التعاون يبدأ من الميادين السياسية الدنيا، أي القضايا الإقتصادية والتقنية والإجتماعية والثقافية، التي يمكن فصلها عن ميادين السياسة العليا، كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي، لأن ميادين السياسة الدنيا تعتبر أكثر سهولة وتخلق تفاهما مشتركا بين الأطراف المتكاملة، عكس ميادين السياسة العليا المعقدة التي يمكن أن تقضي على مسار التكامل، نظرا لإختلاف الأطراف حول هذه المسائل الحساسة. وحسب "متراني" لا يمكن الوصول إلى سلم فعال إلا من خلال التحرك العكسي، أي من الأسفل إلى الأعلى.

2-مراحل تحقيق التكامل عند الوظيفية الأصلية: لبلورة أفكار الوظيفية في واقع العلاقات الدولية، يتطلب الأمر المرور بثلاثة مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: يتم فيها إنتقاء مجموعة من النشاطات والوظائف تتمحور حول اشباع حاجات مشتركة لإخضاعها فيما بعد لإدارة وتنظيم خاص ينسجم مع طبيعة وظروف كل نشاط، ويتطلب هذا ضرورة إشراك وانتفاع جل المجتمعات من هذا المسعى بغض النظر عن إنتماءاتهم الدينية وأصولهم العرقية وتنظيمهم السياسي ومستواهم الإقتصادي. كما أن هذه النشاطات من جهة ثانية تندرج في مجال ما أطلق عليه الوظيفيون بالسياسة الدنيا.

المرحلة الثانية: تتمثل في تكوين المنظمات الدولية المتخصصة التي تتولى إدارة النشاطات والوظائف التي تم تحديدها وانتقاءها في المرحلة الأولى، ولنجاح هذه المنظمات يستحسن عدم تقييدها بقواعد قانونية جامدة، بل يجب ترك هذه المسائل للتطور الميداني، لأداء الوظائف والنشاطات، وهذا ما يساعد على إضفاء الكثير من المرونة والفعالية على نشاط المنظمات الدلية ويجعلها قادرة على التأقلم مع الظروف والمستجدات.

المرحلة الثالثة: تتمحور حول اختيار وتعيين الأشخاص الذين يسهرون على إدارة شؤون المنظمات الدولية وفي هذا الصدد يرى الوظيفيون أن هؤلاء الأشخاص هم من الخبراء والمتخصصين في مجال عمل وتخصص المنظمة، ويجب أن يتمتعوا بتجربة واسعة في صنع القرارات وتنفيذ السياسات التي يرونها كفيلة بإنجاحها، مع ضرورة تحرر هؤلاء من التبعية لسلطة أخرى ما عدا سلطة المنظمة الدولية التي ينتمون إليها.

3-ديناميكية ونطاق التكامل: أنطلق "متراني" في جعل رؤيته ممكنة التحقيق وفق ميكانيزم الإنتشار Ramification الذي يعني من وجهة نظره أن التطور والتعاون الدولي في حقل أو مجال واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى حتى تمتد العملية إلى كافة مجالات الحياة، بمعنى ان التعاون الوظيفي في ميدان معين يكون نتيجة الإحساس بحاجة معينة تمهد عملية إشباعها وتحقيقها بدورها إلى توفير الظروف والأسباب لبروز إحساس بحاجات أخرى تكون في الغالب مرتبطة بالحاجة الأول،و التكامل وفقا لهذا المنهج هو نتاج مسار تراكمي ومرحلي في آن واحد.

بمعنى ميكانزيم الإنتشار يعمل على تعليم الدول كيفية الإستفادة من التجارب التعاونية الناجحة في قطاع ما وتوسيعها إلى تكامل دولي، يبدأ قطاعيا ثم يتوسع وينمو إلى درجة الترابط الإقتصادي الدولي الوثيق، وهنا يصبح التراجع عن العملية التكاملية أمر غير ممكن لأنه يصبح مكلف وغير عقلاني.

أما بالنسبة لنطاق التكامل فإن الوظيفية الأصلية تعارض التكامل الإقليمي للاقتناع روادها بان ذلك لا يلغي نظام نظام الدولة القومية بل يعطي مزيدا من القوة للبنى الإقليمية الجديدة وبالتالي يزيد من استعمال القوة في العلاقات الدولية، مما يؤدي لتحويل النزاعات والصراعات من مستوى الدول إلى مستوى التجمعات الإقليمية، لذلك قالوظيفية الأصلية تدعوا إلى إنشاء جماعة سياسية عالمية على اساس وظيفي تقودها المنظمات الدولية المتخصصة.

وكغيرها من مقاربات التحليل في العلاقات الدولية وجهت عدة إنتقادات للوظيفية الأصلية ، منها التعامل المبسط مع الكثير من القضايا المعقدة للغاية، حيث أن التقسيم لشؤون المجتمعات إلى قضايا السياسة الدنيا وقضايا السياسة العليا هي مسألة لا أساس لها من الصحة، فالتجارب التاريخية أثبتت أن القضايا الإقتصادية غالبا ما كانت محل تسييس كبير ومجال أساسي لممارسة السيادة الوطنية. وترتبط بهذه المشكلة مسألة أهمال الوظفيون لكيفية معالجة التباينات الموجودة بين الدول في ابرز المقومات مثل: الجانب الجغرافي، السكاني، والقوة العسكرية والجانب الاقتصادي.

ما هي الأدوار التي تلعبها كل دولة في تكوين وفي إدارة المنظمات الوظيفية، وفي هذا السياق تبدوا الإرادة السياسية التي قللت من شأنها الوظيفية مسألة ومتغير جد مؤثر على مسار التكامل الدولي، فهو في نهاية المطاف ينشأ بين الدول ومتوقف على إرادتها.

2022/11/15

السنة الثالثة ليسانس

تخصص علاقات

المحاضرة: رقم 3/ النظرية الوظيفية الجديدة

على إثر الإنتقادات الموجهة للوظيفية الأصلية برزت محاولات لتحسين الفكر الوظيفي ليكون أكثر انسجاما مع ما يحدث في الساحة الدولية خاصة في الجانب الإقتصادي أصطلح عليها بالوظيفية.تزامن ظهور الوظيفية الجديدة تزامن مع التجربة التكاملية الأوروبية، حافظ الوظفيون الجدد على الركائز الأساسية للطرح الوظيفي والمتمثلة في ضرورة الإرتكاز على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، واعتماد المرحلية للتكامل.

أ-مجال التكامل عند الوظفيون الجدد: خلافا للوظيفية الأصلية يركز الوظفيون الجدد على التكامل الإقليمي بدلا من التكامل الدولي، فالوظفيون الجدد يعتقدون أن محاولة الجمع بين عدد كبير من الدول تختلف أكثر مما تتجانس في مجالات كثيرة، غير ممكن وضرب من المثالية، ولهذا يقترحون التركيز على على مناطق جغرافية معينة لتوفرها على الشروط الأولية للتكامل. بالنسبة لمجالات التكامل فإن هذا الأخير يبدأ من المجالات الدنيا، ولكن ذلك لا يمكن أن يتم في ظل غياب قيادات سياسية، لأن مسار التكامل حسبهم تؤثر فيه مباشرة وبشكل فعال الدول، وهو بذلك جزء غير منفصل عن المسار السياسي.

ب-مرتكزات الوظيفية الجديدة: أهم ركيزة عند الوظفيون الجدد أنه عندما تتكمن من وضع بعض القطاعات الحيوية والمتكاملة لدول مستقلة تحت الإشراف والتسيير المشترك، فإننا بذلك نكون قد وضعنا الأسس الرئيسية لمسار إندماجي يجلب مختلف الفواعل داخل المجتمع. ويجب أن يكون لقطاع أو قطاعات التكامل أهمية بالغة بالنسبة للدول الأعضاء، ولذلك يجب البدء بالقطاع الحيوي والذي يحتل مكانة استراتجية بالنسبة لإقتصاديات هذه الدول، كما يجب أن يتميز هذا القطاع بالطابع التنافسي، لكن لايجب أن يؤدي هذا التنافس بين الدول الأعضاء إلى تناقض مصالحها، مما يؤدي بشعور هذه الأخيرة بتهديد مباشر أو غير مباشر لمصالحها ومصالح نخبها السياسية والإقتصادية. يتولد عن هذا النشاط الحيوي بروز مطالب جديدة تكون هي السبب الرئيسي في عملية التكامل والإندماج من هذا القطاع الإستيراتجي إلى قطاعات أخرى لاتقل أهمية عنه، ومع مرور

الوقت سوف تمتد عملية التوسع التكاملي أو الإندماجي إلى الأجهزة المركزية لإتخاذ القرار في الدول الأعضاء. هذه الفكرة يجتمع جل منظروا الوظيفية حولها، إلا أنهم يختلفون حول بقية المرتكزات الأخرى، وعلى هذا الأساس سوف نتعرض لتحليل وأفكار أهم المنظرين الذين ساهمو في تطوير هذه النظرية.

1-" إرنست هاس Ernest Haas ": طرح "إرنست هاس" المرتكزات الأساسية للوظيفية بعد نشره لكاتبين، الأول سنة 1958 يحمل عنوان "توحيد أوروبا" the Uniting of Europe" والثاني سنة 1964 تحت عنوان " ماوراء الدولة الأمة" . لقد كان "هاس" متأثرا كثيرا بالتجربة الأوروبية أو السوق الأوروبية المشتركة، يربط "هاس" نجاح التكامل بالمجال السياسي ويركز على دور الفواعل والنخب المختلفة في تطير مسار التكامل، حيث يعتقد أن بداية أي تجربة تكاملية أو وحدوية يجب أن تقترن بمساندة الجماعات الفاعلة في المجتمعات التعددية الديموقراطية، وهذه النتيجة التي توصل إليها "هاس" كانت ثمرة متابعة ميدانية للتجربة الأوروبية للفحم والحديد، هذه الأخيرة بدأت بعدد قليل من النخب وقد أثارت النجاحات التي حققتها إهتمام المزيد من النخب وجماعات المصالح والنقابات ودفعت إلى المطالبة والضغط من أجل توسيع التجربة إلى ماجالات أخرى، إلى أن تصل إلى تحقيق الجماعة السياسية الموحدة، التي يعتمدها "هاس" كوحدة للتحليل.

وبالنسة "لـ "أرنست هاس" وتلميذه "Philippe Schmitter" فالتكامل لا يتحقق وينجح إلا من خلال توفر متغيرات ثلاثة:

1-المتغيرات القاعدية، مثل حجم الوحدات، التعددية السياسية، التعددية المجتمعية داخل الوحدات.-الأديان، اللغات، القوميات...

2-نسبة التحول، أي نسبة تحويل الولاءات وقابلية هذه الدول للتحويلها.

3-تكامل النخب، مرتبط بطبيعة النظام السياسي والأحزاب المكونة له، وهل تعمل لصالح التكامل والإندماج.

يعتمد "هاس في تحليله على "نظرية الجماعة"، ويرى عند معالجته لقضية المؤسسات التكاملية التي يجب أن ينتقل إليها مركز اتخاذ القرار لكل الدول المعنية بعملية التكامل، إنما يرتبط ذلك بالتأييد القوي والمباشر للجماعات الرئيسية في مجتمعات التكامل، لأن دعم هذه الجماعات يساعد مؤسسات التكامل على وضع قوانين ومعايير تسيير موحدة لمختلف قطاعات التكامل، وهو ما يؤدي حتما إلى ارساء قواعد السلوك الموحد بين الدول الأعضاء.

بناء على هذه الإعتبارات تصبح عملية تحويل ولاءات الأفراد والجماعات إلى هذه المؤسسات الجديدة مسألة ممكنة ومنطقية، ويعتقد "هاس" أن جماعات المصالح الإقتصادية قد تلعب الدور القيادي في هذه العملية لمل

لها من انعكاسات إيجابية مباشرة على مصالحهم المادية وأدوارهم الإجتماعية. وبناء على هذه الإعتبارات تسعى هذه الجماعات إلى توظيف مختلف أدوات وقنوات الضغط على الحكومات الوظيفية من أجل منع حدوث عمليات التراجع والإنسحاب من مسار التكامل، بسبب الخلافات التي قد تفرزها بعض سياسات واستراتجيات مسار التكامل.

ويرى "هاس" ان انشاء الجماعة السياسية، تعتبر بمثابة الهدف النهائي والأسمى لأي تجربة تكاملية عند الوصول إلى تكوين الجماعة السياسية يكون الأفراد والجماعات الوطنية الرئيسية قد أظهرت ولاءها للأجهزة التكاملية فوق قومية. ويرى "هاس" أن الجماعة السياسية لايجب أن تكون مختلفة من ناحية تنظيمها وأساليب إدارتها عن مثيلتها في الدول الوطنية الأعضاء في العملية التكاملية، لذلك فالتكامل بين دول أوروبا الغربية المتجانسة إقتصاديا وسياسيا ومن حيث تنظيم مجتمعاتها هو الأوفر حظا لنجاح وبلوغ مرحلة التكامل، أما يسميها بمرحلة الجماعة السياسية. متناسيا التباينات الأخرى كالجنس والعرق والدين واللغة والإنتماء العرقي الذي قد يطفو إلى السطح في أي مرحلة من مراحل التكامل، وتشكل عوائق أساسية أمامية التجسيد النهائي للجماعة السياسية.

2-**"كارل دوتش"**: يعتبر من أهم المنظرين الذين ساهموا في تطوير التكامل الجهوي هذا الأخير ركز على التجربة التكاملية في أوروبا الغربية، وأهم مساهمة " لـ: "كال دوتش" .أنه ركز على متغير الإتصال في تحليله للعملية التكاملية ويعتبره العنصر الأساسي لتحقيق التكامل بين المجتمعات، ويعبر عن هذا بقوله:" إن الدول والشعوب ليست إلا مجموعات من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الإتصالات، وشدد على حتمية الإعتماد المتبادل بين الدول والأفراد في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة، بإعتبار أن وجود مبادلات متينة وسريعة وقابلة للتطور بين هذه المجموعة من الدول يشكل الركيزة الأساسية لأي عملية تكامل، ولتقييم أي تنظيم سواء كان دوليا أو جهويا يجب قياس حجم ومحتوى مجال وتيرة التبادل الذي يتم بين أعضائه، وقد توصل إلى هذه النتيجة من خلال دراسته التي قام بها عن الجماعة السياسية ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

بالنسبة لـ"كارل دوتش" إن توفر عاملي الإتصالات والمبادلات بين مجموعة من الدول سوف يساهم في بناء عملية التكامل فيما بينهم ويدفع تدريجيا هذه الدول إلى الوصول إلى الشعور والإحساس بالإنتماء إلى الجماعة السياسية الجديدة، وبالتالي فإن هدف عملية الإندماج عند "دوتش" هو الوصول إلى هذا الشعور بالإنتماء.

3-**"أمتاي أتزيوني" A.Etzioni":** إن الهدف الأساسي للتكامل بلوغ التوحيد السياسي، وهذه المسير تقودها نخب تمتلك وسائل العنف والإكراه التي تمكنها من اتخاذ القرارات، وتدويب الفوارق بين مكونات مجتمع التكامل.

ومن خلال دراسته لمجموعة تجارب تكاملية عبر التاريخ كإتحاد جزر الهند الغربية -1952-1962- والجمهورية العربية المتحدة -1958-1961- والسوق الأوروبية المشتركة -1958-1964- قدم "إتزيوني" أربع مراحل لبلوغ التوحيد السياسي:

1-مرحلة ماقبل التوحيد: وفيها تبدأ القطاعات التي يجري في نطاقها التكامل تتسع ليس في داخل الدولة الواحدة فقط ولكن في إطار الإعتماد المتبادل، أي يزداد الإعتماد المتبادل في هذه القطاعات، وهنا تلعب النخبة الخارجية الدور الرئيسي في عملية التوحيد، حيث أنها تكون المشجع **الرئيسي على الوحدة.**

2-مرحلة التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها: وهنا تبرز قوى التوحيد والتي تكون لها طبيعة قسرية – الجيش والسلطة-أو نفعية تتمثل في الجوانب الإقتصادية أو مرتبطة بالهوية الإجتماعية، وتتمثل في الطقوس والشعارات وقيم المجتمع والتي يمكن استغلالها للتوحيد.

3-مرحلة التوحيد من خلال قطاعات التكامل: ويبدأ ظهورها مع تزايد تدفق السلع والأفراد والإتصالات بين الوحدات، كما ينتشر التوحيد من قطاع واحد إلى قطاعات أخرى.

4-مرحلة انتهاء عملية التوحيد: حيث يكون الإتحاد قد انتشر في مختلف القطاعات ووصل إلى نقطة النهاية، أين تكون المراحل الثلاثة السابقة قد اكتملت مسيرتها وانتهت، ويشير "اتزيوني" إلى أن الإتحادات الناضجة التي اكتملت في بنائها تختلف فيما بينها من حيث مستويات التوحيد التي توقفت عندها عملية التوسع والإنتشار.

ج-ديناميكية التكامل: مثلما قدم "دافيد ميراني" مفهوم الإنتشار كآلية لتوسع وتقدم العملية التكاملية، طرح "إرنست هاس" مفهوما مشابها سماه "التعميم" Spillover" يعتبره المحرك الرئيسي لعملية التكامل الإقليمي، ويحدث الإنتشار وفق رؤية "هاس" لأن السياسات المعتمدة لتحقيق هدف معين لا تكون فعالة إلا إذا تم توسيع هذا الهدف، ويعرف "ليون ليندبرغ L. Lindberg" التعميم، بأنه المسار الذي بواسطته يمكن لفعل معين مرتبط بهدف محدد أن يخلق وضع وحالة لا يمكن فيها ضمان تحقيق الهدف الأصلي، إلا إذا تم اتخاذ أفعال وخطوات أخرى تخلق بدورها ظروف جديدة تتطلب أفعال ونشاطات جديدة، وهكذا يحدث الإنتشار الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف النهائية للجماعة السياسية الجديدة.

إن مفهوم الإنتشار أو التعميم عند الوظفيون الجدد، يحمل في طياته المنطق المتمدد الذي يفرض على أطراف التكامل توسيع مجاله إلى كل القطاعات ذات العلاقة بالعمل الوظيفي إلى أن يتحول إلى أسلوب حياة لمنطقة التكامل، وهذا المنطق المتمدد مدفوع بواسطة أداء الوظائف الذي لا يتم على نحو مناسب إلا بواسطة التكامل الإقليمي.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الوظفيون الجدد يتفقون مع "دافيد متراني" على التدرج في العملية التكاملية، ويعترفون بالقيمة التفسيرية للآلية الإنتشار، ولكنهم يختلفون معه من حيث عدم تحديد العوامل المؤثرة في العملية، فحسب الوظفيون الجدد الإنتشار لا يتم بشكل تلقائي بل تتحكم فيه مجموعة من العوامل منها:

-**التوازن في الإنتشار بين القطاعات:**أي عملية الإنتشار يجب أن تراعي المصالح الجماعية لأطراف التكامل.

-**التحكم في المبادلات:** أي لا يجب أن يترتب على عملية الإنتشار التوسع في حجم المبادلات والتي يفوق قدرة المؤسسات التكاملية على استعابه والتحكم فيه.

-**التنشئة الإجتماعية للنخبة:** لأن النخبة التي تعودت العمل على المستوى الوطني، يجب إعادة تنشئتها وتكوينها من أجل العمل على المستوى القومي للدفع بالعملية التكاملية نحو الإنتشار.

-**وجود فواعل خارجية داعمة لعملية التكامل:** وتسمى بالمحفزون، وفي هذا الإطار قد يكون السياق الخارجي محفز للأطراف الإقليمية ومشجعا على انتشار العملية التكاملية، وقد يكون معرقلا لها.

د-مكونات مناخ التكامل عند الوظفيون الجدد: حدد الوظفيون الجدد مجموعة من الشروط لنجاح التكاملية نلخصها في:

1-الشروط الهيكلية، تتمثل في:

-**تقارب النمو الإقتصادي:** إحدى شروط نجاح العملية التكاملية التقارب في النمو الإقتصادي والتماثل في نمط الإنتاج –النمط اللبيرالي مثلا- الذي يخلق بدوره الحاجة للمعاملات الحرة، وليس بالضرورة أن يكون النمو الإقتصادي لأطراف التكامل متقارب بشكل صارم، وإنما المطلوب هو توفر مستوى معين من النمو الإقتصادي الذي يسهل عملية التفاعل الإقليمي.

-**التماثل في قيم النخبة:** فالتشابه والإنسجام في القيم بين الوحدات السياسية المعنية بمسار معين للتكامل، ويساعد على بروز التصورات والإدراكات الفوق قومية لدى مجتمعات التكامل حول معالجة القضايا المشتركة.

-**فدرة الدول على التكيف والإستجابة:** ففي حالات كثيرة تواجه الدول الساعية إلى التكامل مع دول أخرى مشكلات وعوائق داخلية، مما يجعل قدرتها على التكيف والإستجابة للمطالب الداخلية للمجتمع ضعيفة وبالتالي يؤثر ذلك على مسار التكامل.

2-الشروط الإدراكية وتشمل:

-**الإقتناع بالتوزيع العادل للمنافع:** بمعنى اقتناع الأطراف من أن المنافع المترتبة عن بناء التكامل الإقليمي موزعة عبر المنطقة بشكل متوازن، وليست مركزة في دولة واحدة أو قطاع معين، وطالما أن المنافع مستمرة في التدفق على جميع الأطراف فإن العملية التكاملية سوف تستمر وتأخذ في الإنتشار.

-**التوجهات الخارجية:** أي إدراك صناع القرار الإقليميين للبيئة الخارجية وكيفية الإستجابة لها، فمن شروط تطور العملية التكاملية ضرورة التقارب في ذلك الإدراك، والذي يرسم توجهات متجانسة حول البيئة الخارجية.

-**إنخفاض تكاليف التكامل:** وهذا يشجع من الناحية المبدئية على الإنخراط في العملية التكاملية.

-**التقارب الجغرافي:** الشعوب المتقاربة جغرافيا مؤهلة أكثر للتكامل ونجاح الوحدة فيما بينها.

-**التقارب الذهني أو التماثل الإجتماعي:** وهو المحرك أو المسبب في خلق الدافع إلى التكامل، فتشابه العناصر الرمزية من لغة وتاريخ وثراث ودين، يساعد على ترسيخ نظرة فوق وطنية بالنسبة للدول قيد التكامل.

-**المصالح المشتركة:** وجود مصلحة مشتركة تعتبر الرابطة التي تضمن تمسك الوحدات السياسية بالتجربة التكاملية بالرغم من العراقيل التي تواجهها.

-**وجود دولة محورية:** أو كما سماها "كارل دوتش" بدول القلب التي تعمل كمحرك للتكامل الإقليمي.

2022/11/22

السنة الثالثة ليسانس

تخصص علاقات

المحاضرة: رقم 4/ النظرية المؤسساتية الليبرالية

تعد النظرية الليبرالية الجديدة أو المؤسساتية الجديدة، أقوى النسخ النظرية التي قدمها اللبيراليون في الثمانيات من القرن العشرين لمجابهة هيمنة الواقعية الجديدة التي ظهرت على يد "كنيث والتز" طورها المفكر والباحث اللبيرالي "روبرت كيوهن" Robert Keohane" لتتلائم مع التحول الذي شهده المجتمع الدولي.

يركز الطرح الليبرالي الجديد على الطريقة التي يستطيع فيها التعاون الدولي أن يتغلب على النتائج السلبية لفوضى النظام الدولي، من خلال البحث في تأثير المؤسسات الدولية في سلوك الدول.فأصحاب هذا الطرح يؤمنون بإمكانية التعاون الدولي حتى في ظل الفوضى، ويراهنون على دور المؤسسات الدولية في تحقيق ذلك، وهناك مجموعة من المبادئ تقوم عليها الليبرالية:

-**الطرف الفاعل Actor:** يعتبر أنصار هذا التوجه أنه من المسلم به أن الدولة ممثل شرعي للمجتمع، وهي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية إلى جانب أطراف أخرى في غاية من الأهمية ولكنها تخضع للدول.

-**البيئة Structure:** يسلم الليبراليون بشكل عام بالوضع الفوضوي للنظام الدولي، ولكن الفوضى لاتعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر ، لأنه يمكن للأنظمة والمؤسسات الدولية أن تلطف الفوضى من خلال جعل الإنحراف عن المعايير الدولية أمر يعاقب عليه.

-**العملية Process:** التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في تزايد، حيث يعتبر الإتجاه المستقبلي للإتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة للمذهب المؤسسي الليبرالي.

-**الحافز Motivation":** تسعى الدول للدخول في علاقات تعاونية، حتى ولو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل، وبعبارة أخرى فإن المكاسب المطلقة أكثر أهمية من المكاسب النسبية بالنسبة لهذا الطرح.

حسب "كيوهين" يمكن للدول أن تتعاون حتى في ظل بيئة فوضوية، والمؤسسات الدولية تلعب دورا كبيرا في تسهيل هذا التعاون على اعتبار أن الدول سوف تسعى إلى تشكيل منظومة دولية وفق قاعدة المصالح المشتركة.ومن أجل الحفاظ على السوك التعغاوني توكل للمؤسسات الدولية عدة وظائف يحصرها "كيوهين" في أربعة نقاط:

1-تخفيض تكاليف عقد الصفقات، لصالح عقد الإتفاقيات وضمان احترامها والإلتزام بها.

2-إرساء الشفافية وما يترتب عنها من ارساء الثقة.

3-تزويد الأعضاء بأدوات مناسبة لحل الخلافات.

4-توفير المساعدة والدعم التقني لأجهزة اتخاذ القرار.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الليبراليون الجدد أعطوا نظرة متفائلة للتعاون في العلاقات وركزوا على دور المؤسسات الدولية في تحقيق ذلك، إلا أن دور هذه الأخيرة كثيرا ما يتوقف على دور الدول التي تعتبر المحرك الأساسي لها، وهذا ما أكده "ستانلي هوفمان Stanley Hoffman" بطرحه للنظرية مابين الحكومية في التكامل،

فوفقا "ستانلي هوفمان" السلطات الدولتية تظل سيدة السيرورة التكاملية خلافا لما يعتقده الوظفيون، لأن قرار معالجة بعض المسائل، كالمسائل التقنية في حد ذاتها قرار سياسي. ومن هنا فإن الدور الذي يمكن أن يلعبه الفاعلون والعاملون في المجتمع المدني والحركات الأخرى العابرة للأوطان والقوميات تعتبر أدوارا ثانوية تمتلك هامش المناورة في صناعة القرار العام، إذا مقارنتها بكثافة المبادلات ما بين الحكومية.

ويذهب الليبرالي "أندرو مورافيسك Andrew Moravcsik" إلى أن السياسة تظل مفتاح التكامل، غير أن مورافيسك" يرفض اعتبار الدول مجرد علب سوداء، ذات مواقع جامدة، في حين أن المصالح التي تدافع عنخا على المسرح الدولي تتأتى من مساومات بين حكومية تدور بين الدولة أو السلطات الدولية وبين الفاعلين والعاملين الإجتماعيين الداخليين.

وإجمالا فإن التكامل عند "مورافيسك" مرتهن لوجهين:

-هناك من جهة أولى الضغط الذي يتسع الفاعلين الإجتماعيين ممارسته على حكوماتهم التي تستطيع إرضاء مصالحهم أو الإستجابة لها استجابة أفضل من التي يمكن أن تحظى بها على الصعيد الإقليمي.

-هناك من جهة ثانية، مصلحة الحاكمين في خلق مؤسسات إقليمية وتشجيعها، بالنظر إلى هامش المناورة الذي تتيحة هذه المؤسسات في علاقة هؤلاء الحاكمين بفاعليهم الإجتماعيين الداخليين.

وبدراسة مهاهدة روما في الخمسينات مرورا بالسوق الأوروبية المشتركة والتكامل النقدي وصولا إلى معاهدة ماستريخت سنة 1991، خلص "مورافيسك" إلى أن هذه الإنجازات لم تكن ممكنة إلا بفضل سلطان الدول الأعضاء وتضافر أفضليتها السياسية القومية وتقاربها، وانطلاقا مما يسميه التحليل العقلاني للتكامل الدولي، فإنه يحدد ثرث مراحل في سيرورة التكامل:

-صياغة الأفضليات القومية، مع ضغط الفاعلين أو العاملين الإجتماعيين على السلطات الحكومية، بمعنى صياغة أهداف المجموعات الإجتماعية التي تمتلك نفوذا لدى الدولة وتأثرا عليها، النقابات، أرباب العمل، التجمعات القطاعية المختلفة.

-المفاوضات ما بين الدول، والتي تمثل البرهان على أن حكومات الدول هي التي تكون في الخط الأول لجهة المبادرة بالمعايير والقواعد الواجب اعتمادها على مستوى المجموعة.

-اختيار المؤسسات الفوق قومية، ويتعلق بتفويض السلطان أو السلطات إلى مؤسسات فوق قومية تفويضا يتجلى إما بإقتسام السيادة وإما بالتنازل عنها.